اقتصاد

أسعار طيران مخفضة للجالية الجزائرية

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تنتظر الجالية الجزائرية في الخارج بدء شركة الخطوط الجوية الجزائرية تطبيق قرار الرئيس عبد المجيد تبون بمراجعة وخفض أسعار التذاكر الموجهة لأفراد الجالية، لتسهيل زيارتهم للبلاد خلال العطلة الصيفية قريبا. وتترقب الجالية الموزعة على عدد كبير من الدول، وخاصة فرنسا التي تضم العدد الأكبر من الجالية، الأسعار الجديدة التي ستطرحها الجوية الجزائرية وشركة النقل البحري، للتخطيط لرحلات العودة وزيارة الجزائر في العطلة الصيفية، بعدما كانت الأسعار المطبقة مرتفعة جدا، وبلغت ما بين 800 و1000 يورو لرحلة بين باريس والجزائر ذهابا وإيابا، وهو ما اشتكت منه الجالية والجمعيات النشطة للجزائريين في الخارج، وكذا نواب البرلمان الجزائري الذين يمثلون الجالية. وقال النائب عن الجالية في فرنسا عبد الوهاب القلعي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه يثمن القرار الذي اتخذه الرئيس عبد المجيد تبون خلال اجتماع مجلس الوزراء، أول من أمس، والقاضي بمراجعة أسعار تذاكر النقل الجوي والبحري قبل موسم الاصطياف لفائدة الجالية الوطنية في الخارج، مشيرا إلى أن أفراد الجالية الجزائرية عانوا كثيرا في السنوات الماضية من مشكلات نقص الرحلات وغلاء الأسعار، مقارنة بنظرائهم من الجاليتين التونسية والمغربية. وأكد القلعي أن الأسعار الجديدة يجب أن تكون في متناول أفراد الجالية خاصة بالنسبة للعائلات، مشيراً إلى أن الأسعار المطبقة غير واقعية ومرتفعة جدا بالنسبة للجالية، ووصفها بأنها «أسعار غير مفهومة وغير مبررة بالمطلق، ناهيك عن مستوى الخدمات المتراجع».

وكان الرئيس الجزائري قد أمر الحكومة ووزارة النقل، أول من أمس، باتخاذ التدابير اللازمة بهدف تعزيز الرحلات الدولية وزيادة عددها تحسبا لموسم الاصطياف، والشروع في مراجعة أسعار تذاكر النقل الجوي والبحري قبل موسم الاصطياف لفائدة الجالية الوطنية بشكل يحفز وينشط التوجه نحو شركات النقل الوطنية. وتضمنت القرارات الرئاسية مطالبة الحكومة بالحل الفوري والاستثنائي لكل المشاكل المتعلقة بنقل المعتمرين حتى لا تتكرر هذه المشاكل مع الحجاج، وبمراجعة النظام الهيكلي لشركة الخطوط الجوية الجزائرية وطريقة تسييرها بما يتماشى والمقاييس العالمية، وضرورة إيلاء أهمية بالغة للوضعية المهنية والاجتماعية للطيارين والتقنيين الجزائريين العاملين في مجال الطيران.

ويعود في الغالب ما يقارب المليوني جزائري يقيمون في الخارج إلى البلاد في موسم الصيف. وخلال زياراته لعدد من الدول، ومنها قطر والكويت ومصر، تلقى تبون شكاوى من أفراد الجالية بشأن غلاء تذاكر سفر الجوية الجزائرية، وفي 15 مارس/ آذار الماضي أعلنت الجوية الجزائرية عن برنامج لإضافة 108 رحلات أسبوعية من الجزائر وإليها. وقبل شهر استدعى البرلمان مدير شركة الجوية الجزائرية أمين دباغين مصراوة، لمساءلته بشأن مبررات ارتفاع أسعار النقل الجوي للشركة، مقارنة مع باقي الشركات والخطوط الأخرى. وبرر المسؤول الوضع بأنه مرتبط بالحالة المالية الصعبة التي مرت بها الشركة، خاصة خلال الأزمة الوبائية، حيث واجهت صعوبات مالية حادة.

سكان بكين يتخاطفون المواد الغذائية

تهافت سكان بكين على شراء المواد الغذائية وغيرها مع بدء أكبر منطقة في المدينة إجراء اختبارات جماعية للكشف عن كوفيد-19 لجميع السكان، أمس الاثنين، مما أثار مخاوف من فرض إغلاق على غرار شنغهاي بعد ظهور عشرات الحالات في العاصمة في الأيام الأخيرة. أمرت السلطات في منطقة تشاويانغ، التي يقطنها 3,45 ملايين شخص، في وقت متأخر من مساء الأحد، السكان والعاملين هناك بالخضوع للفحص ثلاث مرات هذا الأسبوع إذ حذرت بكين من انتشار الفيروس «خلسة» في المدينة لمدة أسبوع تقريباً قبل اكتشافه. واكتظت متاجر المدينة بالمتسوقين وتهافت آخرون على منصات التسوق عبر الإنترنت لتخزين الخضر واللحوم الطازجة والمعكرونة سريعة التحضير وورق المراحيض.

(Getty)

لقطات

تشكيك في وعود الحكومة العراقية

أكد عضو غرفة تجارة بغداد، عدنان السلامي، أن الحديث عن دعم الطبقات المتضررة من ارتفاع الاسعار «مجرد وعود بلا نتائج». وأضاف السلامي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن «الحكومة إذا أرادت استغلال الفائض المالي الكبير لمصلحة الشعب، فعليها أن توزع دفعات من المواد الغذائية على المواطنين، وأن تتابع الاسواق، وتمنع التحكم بها من قبل التجار».

وقال وزير المالية علي علاوي، أول من أمس، إنّ الوضع المالي للبلد يشهد انتعاشاً، مطلقاً وعوداً بدعم المتضررين من ارتفاع الأسعار.

توقعات بارتفاع إنتاج الصين من الألبان

ذكر الباحث في معهد التنمية الغذائية والتغذية التابع لوزارة الزراعة والشؤون الريفية الصينية، يانغ تشن ني، أنّ من المتوقع أن يصل حجم إنتاج الألبان في الصين إلى 39,79 مليون طن هذا العام، وسط زيادة سريعة في الطلب الاستهلاكي.

وحسب الباحث، سيقترب إنتاج الألبان في البلاد من 54 مليون طن في عام 2031. ونما الطلب الاستهلاكي على منتجات الألبان بمعدل متوسط قدره 3,6 في المائة على مدى الأعوام العشرة الماضية. وقفز استهلاك الآسر من الألبان في العامين الماضيين، مع ارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك بنسبة 11,8 في المائة على أساس سنوي إلى 42,3 كيلوغراماً في عام 2021.

سعر نفط عُمان ينخفض 5 دولارات

بلغ سعر نفط عُمان، أمس الإثنين، تسليم شهر يونيو/ حزيران المقادم 99 دولاراً أميركيّاً و52 سنتاً. وحسب وكالة الأنباء العمانية، شهد سعر نفط عُمان أمس انخفاضاً بلغ 5 دولارات و45 سنتاً مقارنة بسعر يوم الجمعة الماضي البالغ 104 دولارات و97 سنتاً. تجدر الإشارة إلى أنّ المعدل الشهري لسعر النفط الخام العُماني تسليم شهر إبريل/نيسان الجاري بلغ 91 دولاراً و96 سنتاً للبرميل الواحد.

كيف تخرج مصر من أزمتها المالية؟

مصطفى عبد السلام

قلت في المقال السابق إنّ مصر تعاني من أزمة مالية خانقة، وهذه الأزمة تضغط على المواطن والأسواق في صورة قفزات في أسعار السلع بما فيها الغذائية، وعلى العملة المحلية في شكل تراجع في قيمة الجنيه، وعلى الموازنة العامة من حيث تحميلها عبء سداد قروض بقيمة 960,4 مليار جنيه في العام المالي المقبل. ولذا فإنّ على صانع القرار أن يعمل من الآن، على تطبيق خطة عاجلة لاحتواء الأزمة المالية التي يمكن أن تنفجر في وجه الجميع في أي لحظة، وتأتي بنتائج كارثية في حال تجاهلها أو ترحيلها للمستقبل، على أن تركز الخطة على نقاط رئيسية: - تحقيق استقرار سياسي حقيقي غير قائم على الأمن والعصا الغليظة، بل قائم على مشاركة كلّ القوى السياسية في صنع القرار دون إقصاء لأحد، فالإصلاح الاقتصادي يبدأ من الإصلاح السياسي. - تشكيل حكومة تكنوقراط تضم كلّ الأطياف السياسية تكون مهمتها وضع خطة طوارئ اقتصادية ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي وجذب الاستثمارات، وتوفير الدعم للأسر الفقيرة.

- إعطاء أولوية قصوى لإنتاج الحبوب، خاصة القمح والذرة والشعير والأرز، فالاكتفاء من تلك السلع الاستراتيجية يحقق الأمن الغذائي ويوفر لموازنة الدولة أكثر من 15 مليار دولار سنوياً.

- وقف أي خطط لزيادة الضرائب والرسوم والأسعار إلى حين استقرار الأسعار وتحسن القدرة الشرائية للمواطن.

- وقف بناء السجون التي تكلف موازنة الدولة مليارات الجنيهات، خاصة أنّ الإفراج عن آلاف المعتقلين وأصحاب الرأي سيحلّ مشكلة التكدس داخل السجون.

- وضع قيود شديدة على الواردات، خاصة السيارات الفارهة والهواتف وغيرها، وجميع السلع التي تستنزف مليارات الدولارات من احتياطي النقد الأجنبي المتراجع.

- الدخول في مفاوضات مع دول الخليج حول الديون المستحقة والتي تزيد عن 20 مليار دولار بحيث يتم إسقاطها أو تحويلها من قروض أو ودائع مساندة إلى استثمارات.

- تجميد أيّ مشروع جديد يعتمد في تمويله على الاقتراض، خاصة تلك المشروعات التي لم يبدأ تنفيذها بعد ولا تمثل أولوية أو قيمة مضافة للاقتصاد.

- لجم القروض الخارجية والتوقف فوراً عن الحصول على قروض جديدة، إلا إذا كانت طويلة الأجل وبشروط ميسرة وبسعر فائدة منخفض وتمثل ضرورة قصوى.

- في حال الاضطرار إلى الاقتراض لا يتم إلّا لتمويل مشروعات تدر عائدا بالدولار أو النقد الأجنبي يتم من خلاله سداد أعباء وأقساط الدين.

- تنشيط الأنشطة الاقتصادية المدرة للنقد الأجنبي، وأبرزها الصادرات الخارجية، وترشيد الإنفاق الحكومي.

وول ستريت جورنال: أمراء سعوديون يبيعون أصولاً في الخارج

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أجبر تراجع دخل العديد من الأمراء في السعودية على بيع بعض الأصول التي يملكونها في الخارج. وباع أمراء سعوديون ما قيمته أكثر من 600 مليون دولار من العقارات واليخوت والأعمال الفنية في الولايات المتحدة وأوروبا منذ أن شدد ولي العهد محمد بن سلمان القيود على أمراء ورجال أعمال. وتمثل المعاملات، وفقاً لتقرير نشرته «وول ستريت جورنال» أمس الاثنين، تغييراً جذرياً في ثروة الأمراء الكبار الذين حوّلوا المكاسب غير المتوقعة من طفرات النفط، في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، إلى بعض الأسواق الأكثر تميزاً في العالم، حيث جرى إنفاق هذه الأموال بشكل كبير على الأصول. لكن جرى الاتجاه لبيع بعض هذه الأصول مرة أخرى، وذلك مع توقف مصادر الدخل وارتفاع النفقات لبعض أفراد العائلة المالكة التي تصل إلى 30 مليون دولار شهرياً، وذلك بسبب العدد كبير من الموظفين وأنماط الحياة المترفة.

وقالت مصادر مطلعة، لـ«وول ستريت جورنال»، إن «بعض أفراد العائلة المالكة يبيعون الأصول في الخارج لتوفير السيولة، بعدما جفف ولي العهد محمد بن سلمان العديد من مصادر الأموال التي استخدموها للحفاظ على عادات الإنفاق غير العادية».

وأضافت المصادر أن الأمراء يحتاجون إلى نقود لدفع الفواتير الروتينية، بما في ذلك صيانة الممتلكات والضرائب ورواتب الموظفين ورسوم وقوف طائراتهم وقواربهم.

في بعض الحالات، وفقاً للمصادر ذاتها، يقوم الأمراء بعمليات البيع للرغبة في امتلاك أصول أقل مدعاة للتفاخر لتجنب جذب انتباه بن سلمان، الذي قلص امتيازاتهم ووصولهم إلى أموال الدولة. ومن بين الأصول التي بيعت أخيراً عقار في ريف بريطانيا بقيمة 155 مليون دولار، ويختان طولهما أكثر من 200 قدم، ومجوهرات موغال ومنزل بقيمة 28,5 مليون دولار في مجتمع بيفرلي بارك الحصري في لوس أنجليس. كما بيع قصر في حي نايتسبريدج بلندن بنحو 290 مليون دولار في عام 2020، وقصر في باريس بجوار برج إيفل مقابل 87 مليون دولار في عام 2020. وقال المؤرخ البريطاني روبرت لاسي، الذي سجل تاريخ الأسرة الحاكمة السعودية منذ الثمانينيات، إنه «تم فرض نظام منضبط ومحدد، وعلى الأمراء العيش على هذا الأساس».

موارد

اليمن: عودة تخريب الطاقة ضربة للمجلس الرئاسي

استهدف مجهولون أنبوباً لنقل الغاز الطبيعي المسال في محافظة شبوة اليمنية، ما اعتبره مراقبون رسالة عرقلة لمجلس القيادة الرئاسي الذي تم تشكيله أخيراً

عدن ـ **محمد راجح**

عادت مجدّداً عمليات تخريب منشآت الطاقة اليمنية التي تعد أهم الموارد المالية للبلاد، إذ استهدف مجهولون أنبوب نقل الغاز الطبيعي المسال في منطقة نائية بمديرية رضوم بمحافظة شبوة، جنوب شرقي البلاد. وتتركز الاعتداءات التي تطاول المنشآت الاقتصادية الحيوية في اليمن عادة على أنابيب نقل النفط في محافظتي شبوة ومأرب بهدف تخريبها أو عرقلة ضخ النفط من الحقول الإنتاجية إلى موانئ التصدير، لكن هذه المرة وصل الأمر إلى أنابيب نقل الغاز المسال، ما يعتبره مراقبون سابقة خطيرة في البلاد. يأتي ذلك بعد فترة قليلة من تأدية مجلس القيادة الرئاسي برئاسة رشاد العليمي القسم الدستوري أمام البرلمان اليمني الذي أقر بدوره البرنامج العام للحكومة والموازنة العامة للدولة والتي تعول وفق بنودها على إعادة تصدير الغاز الطبيعي المسال في اليمن. وبحسب مشاهدات سكان محليين في محافظة شبوة، تحدثوا لـ«العربي الجديد»، فإن انفجارا ضخما اندلع على أثره حريق هائل في موقع الأنبوب المستهدف، ما يؤكد أن أنبوب نقل الغاز من حقول الإنتاج في مأرب إلى ميناء بلحاف في شبوة لم يكن متوقفاً عن العمل كما كان عليه الوضع في السنوات الأولى من الحرب الدائرة في اليمن منذ العام 2015.

لكنّ مصادر مطلعة أكدت لـ«العربي الجديد» أنّ هناك كميات من الغاز المسال يجري ضخها يومياً من مواقع الإنتاج لتوليد الكهرباء في ميناء بلحاف والمناطق والقرى المجاورة. بدوره، يرى الخبير الاقتصادي مجدي عامر أنّ الاستهداف لمنشآت الطاقة يعتبر الأول منذ تسلم مجلس القيادة الرئاسي زمام السلطة في اليمن. يضيف عامر متحدثا لـ«العربي الجديد»: «هي رسالة موجهة للحكومة بعد إقرارها للموازنة العامة للدولة في الوقت نفسه الذي دشنت فيه لقاءاتها ومشاوراتها السنوية المهمة هذه المرة مع صندوق النقد والبنك الدوليين لمساعدتها على تنفيذ خططها وبرامجها الاقتصادية وإعادة القنوات الإيرادية الرسمية لتنويع الموارد العامة، إذ تحتاج لمساعدة هذه المؤسسات التمويلية الدولية لتنفيذ خططها الإصلاحية في الاقتصاد اليمني في ظلّ ما تشهده البلاد من تحولات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية. ومن جانبه، قال الباحث الاقتصادي عبد الواحد العويلي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ اليمن نادراً ما يشهد اعتداءات تستهدف أنابيب نقل الغاز مقارنة بمنشآت النفط، وذلك بسبب قيام الشركات المستثمرة في مشروع الغاز المسال بالإنفاق كثيراً لحماية أنبوب نقل مادة الغاز ولديها كاميرات وحماية على طول خط الأنبوب. ويؤكد العويلي أنّ منع التصدير كان بقرار سياسي وبعد رفع الحظر السياسي عن التصدير تتدخل المليشيات لعرقلته وتفجير المنشآت وتخريبها. ويمر من المنطقة نفسها التي فجّر فيها أنبوب الغاز المسال في شبوة أنبوب خاص لنقل النفط الخام وآخر لنقل الغاز الطبيعي المسال، في ظل إجراءات كانت قد شارفت على الانتهاء لإعادة تصدير النفط من حقل «جنة هنت» عبر ميناء النشيمة، فيما تسارعت المفاوضات الحكومية المكثفة التي تعمل على مسار الغاز الطبيعي المسال لإعادة تصديره عبر ميناء بلحاف الاستراتيجي من حقول صافر بمحافظة مأرب، شرقي اليمن. وتسبب الصراع الدائر في اليمن منذ أكثر من ست سنوات في عزل البلاد اقتصاديا ورفع يد الدولة عن التحكم في مواقعها الاقتصادية السيادية وإدارة الموارد العامة. ويأمل اليمن في استعادة أهم منشآته الاقتصادية المتمثلة بميناء بلحاف لتصدير النفط والغاز الطبيعي المسال لتنفيذ الموازنة العامة للدولة للعام الحالي، 2022، بعدما تسببت الحرب في خروج أهم المنشآت الاقتصادية السياسية والموارد العامة عن سيطرة المؤسسات العامة الرسمية للدولة في اليمن.

النفط والغاز المصدر الرئيسي لإيرادات اليمن (فرانس برس)

ويرى خبراء اقتصاد أنّ المتغيرات الراهنة التي يعيشها اليمن تتطلب إجراءات وترتيبات عاجلة للمحافظة على الحقوق السيادية للبلاد من النفط والغاز ومراجعة اتفاقيات عقود بيع الغاز الطبيعي المسال وفقاً لأسعار السوق العالمية. وكانت الحكومة اليمنية قد أكدت عزمها على العمل لزيادة الإيرادات العامة من خلال دعم استئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسال في اليمن لدفع رواتب موظفي الدولة والحفاظ على استقرار العملة، والمواءمة بين خطط الاستجابة الطارئة وأهداف التنمية طويلة الأمد من أجل المساهمة في تطوير النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. الخبير في مركز الدراسات والأبحاث النفطية والغازية فيصل القاضي يؤكد لـ«العربي الجديد»، أنّ المفاوضات شاقة للغاية مع الشركات المستثمرة في الحقول النفطية ومشروع الغاز المسال في اليمن والتي بإمكانها استئناف التصدير بالقدرة الإنتاجية نفسها للمشروع وبالكميات التي كان يجري تصديرها قبل التوقف بسبب الحرب عام 2015، لكنّها ترفض عرض الحكومة الذي يطالب بتعديل نسب الحصص في العائدات أو إشراكها في مفاوضات تعديل الأسعار.

3

قدمت كلٌّ من السعودية والإمارات دعما للاقتصاد اليمني بمبلغ 3 مليارات دولار، جرى تخصيص جزء منه للبنك المركزي اليمني، والباقي لصندوق دعم مشاريع ومبادرات تنموية.

المغرب

دعم المشترين لتحريك سوق العقارات

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

يرنو المستثمرون في بناء العقارات بالمغرب إلى تدابير تنعش القطاع، ويبوصون بخفض الضريبة على تسجيل العقارات المشتراة وتلك التي تطبق عند التسجيل العقاري بهدف إخراج القطاع من الركود، الذي ينتظرون تفاقمه بعد شهر رمضان. تلك جزء من التدابير التي يتطلع إليها مستثمرو العقارات، الذين يعتبرون أنه يفترض دعم المشترين في ظل ارتفاع تكلفة الشقق والمساكن بعد الزيادة الكبيرة التي شهدتها أسعار مواد البناء في الفترة الأخيرة. وتعتبر الفيدرالية الوطنية للإنعاش العقاري، التي تضم المستثمرين في القطاع العقاري، أن أسعار مواد البناء سجلت ارتفاعاً بطريقة تتسم بالفوضى، ما يدفعها إلى الدعوة لفتح تحقيق من قبل مجلس المنافسة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمندوبية السامية للتخطيط. ويتطلع المستثمرون إلى تدخل السلطات المختصة من أجل تحليل أسعار مواد البناء، كي توضح ما إذا كانت تعكس حقيقة العرض والطلب أم لا.

وتتجه الفيدرالية، ضمن المساعي التي ستبذلها لدى السلطات العمومية، إلى المطالبة بخفض سعر الشقق والمساكن المشتراة من قبل الأسر ورسم التسجيل العقاري. وكانت الحكومة عمدت في ظل انتشار الفيروس في 2020 إلى سن تدبير يقضي بدعم قطاع العقار الذي طاوله الركود، حيث ركزت على رسوم التسجيل عند الشراء.

وقررت الحكومة العام قبل الماضي، عبر قانون مالية تعديلي في سياق انتشار الفيروس، إعفاء المساكن الاجتماعية المتراوحة أسعارها بين 14 و25 ألف دولار من حقوق التسجيل، وهو إعفاء مدّدته حتى منتصف العام الماضي، بهدف دعم الشراء. وارتأت في قانون المالية التعديلي خفض حقوق التسجيل بنسبة 50 في المائة بالنسبة للمساكن والأراضي التي تتجاوز قيمتها 250 ألف دولار، قبل أن تمددها إلى غاية منتصف العام الماضي بالنسبة للشقق والأراضي التي تصل قيمتها إلى 400 ألف دولار. وكان الهدف من وراء ذلك التدبير آنذاك تحفيز المبيعات بهدف المساهمة في إنعاش القطاع عبر خفض الضغط الجبائي على المشترين بالنسبة لجميع أصناف المساكن. ويتجلى أن المستثمرين يريدون إعادة العمل بهذا الإجراء، علما أن الاقتصادي المغربي، إدريس الفينا، يرى أن تكلفة نقل ملكية العقارات مرتفعة على مستوى الرسوم الجبائية المطبقة. غير أنه يؤكد، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن ارتفاع تكاليف البناء والإنعاش العقاري تعود، بشكل خاص، إلى الضغط الجبائي الذي يراه مرتفعا عبر مواد البناء، خاصة من خلال الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة. ويعتقد أنه يفترض أن تتجه الحكومة نحو إعادة النظر في طريقة احتساب الضرائب الخاصة على الإسمنت والرمال والحديد، والتي تساهم في زيادة تكاليف إنجاز العقارات، ناهيك عن التكاليف الأخرى ذات الصلة بالفوائد المصرفية. ويلاحظ أن نحو ثلثي كلفة الإسمنت يأتي من الوقود الذي ارتفعت أسعاره في الفترة الأخيرة، مشيراً في الوقت نفسه إلى الزيادة التي تشهدها أسعار بعض مواد البناء المستوردة مثل الألومنيوم والخشب، والتي تتأثر بارتفاع تكلفة النقل.

توصية بخفض رسم التسجيل العقاري لتنشيط القطاع (Getty)

وينكب مجلس المنافسة، في إطار مبادرة للإدلاء برأيه، على دراسة الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام المواد الأولية في السوق العالمية وتداعياته على السير التنافسي للأسواق الوطنية. وفي مذكرة سابقة، يتجلى أن المجلس منشغل بارتفاع أسعار مواد البناء، حيث لاحظ أن قضايا حديد التسليح سجلت زيادة ملحوظة طيلة الأشهر الأخيرة، والذي يرتبط بأسعار المواد الأولية، التي انتقلت من 270 دولاراً للطن في 2020 إلى 400 دولار في العام الماضي، قبل أن تزيد بنسبة 36,6 في المائة في يناير/ كانون الثاني الماضي.

أخبار العرب

السعودية تستهدف زيادة عدد القادمين إلى مطاراتها

قال مسؤول إن السعودية تستهدف زيادة عدد المسافرين على شركات الطيران الدولية الذين يتوقفون في المملكة إلى عشرة أمثال بحلول 2030 في الوقت الذي تتطلع فيه لمضاعفة حركة الركاب السنوية ثلاث مرات. وأعلنت الحكومة السعودية العام الماضي عن خطط لتحويل المملكة إلى مركز عالمي للنقل والخدمات اللوجستية بحلول عام 2030 لجذب أكثر من 330 مليون مسافر سنويا، ولكن لم يتم الكشف عن كثير من التفاصيل. وتهدف الخطط إلى استثمار 500 مليار ريال (133,32 مليار دولار)، في النقل والخدمات اللوجستية، وهي جزء من سياسة اقتصادية لتوفير فرص عمل وتقليل الاعتماد على عائدات النفط. وقال مدير عام الاستراتيجية في الهيئة العامة للطيران المدني السعودي محمد الخريصي إن الهدف الرئيسي هو زيادة عدد القادمين إلى الأراضي السعودية، وقال لرويترز «لا نستهدف سوق الطيران العابر».

أبوظبي: ترخيص لتشغيل منصة عملات رقمية

أعلن سوق أبوظبي العالمي، أمس الإثنين، أنه منح الترخيص لمجموعة كراكن لتشغيل منصة لتبادل الأصول الافتراضية في المنطقة الحرة المالية، وقال إن كراكن هي أول مجموعة عالمية لتبادل الأصول الافتراضية في الإمارات تحصل على ترخيص مالي كامل من سوق أبوظبي العالمي. تهدف شركة كراكن مينا (لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، إلى توفير آلية الوصول إلى الأصول الافتراضية من خلال التمويل المنظم والتداول وخدمات الحفظ بالدرهم الإماراتي. وتجتذب دبي، مركز الأعمال الرئيسي في الإمارات، أيضا شركات العملات الرقمية، إذ أصدرت أول قانون لها ينظم الأصول الرقمية وشكلت هيئة تنظيم الأصول الافتراضية للإشراف على القطاع في مارس/ آذار. وكان سوق أبوظبي العالمي قد قدم أول إطار تنظيمي شامل لتداول الأصول الافتراضية في العالم في عام 2018، ومنذ ذلك الحين رسخ مكانته كمحور عالمي رائد ومنصة أعمال أساسية لأنشطة الأصول الافتراضية للشركات المحلية والإقليمية والدولية.

تقارير عربية

مال وسياسة

العراق: الصراعات تعرقل قانون الأمن الغذائي

بغداد ـ **زيد سالم**

أسهم الفائض المالي الذي خلفه ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، في توجهة الحكومة العراقية نحو تقديم مسودة قانون جديد تقول إن من شأنه المساهمة في إنقاذ نحو 10 ملايين مواطن تضررت معيشتهم خلال العامين الماضيين جرّاء جائحة فيروس «كورونا»، وإقرار خطة خفض قيمة الدينار أمام الدولار. وبحسب مصادر رسمية، فإنّ حكومة مصطفى الكاظمي انتهت بالفعل خلال الأشهر الماضية من إعداد قانون «الأمن الغذائي» الذي من المفترض أن تخصص له مليارات الدولارات لتمويل بنوده. ووسط لغط بشأن صلاحية الحكومة الحالية بتقديم مشاريع قوانين على اعتبار أنها حكومة تصريف أعمال، أكمل البرلمان العراقي القراءتين الأولى والثانية لمشروع القانون، الذي يحتوي على فقرات خاصة بدعم الأمن الغذائي والتنمية للعراقيين، من بينها تحسين مفردات البطاقة الغذائية الشهرية وتقديم منح مالية للعوائل المتضررة وتأمين مخزون كبير من القمح والسلع الغذائية الرئيسة تحسبا لأي أزمة عالمية. «القانون الذي وصفه نائب رئيس البرلمان حاكم الزاملي بأنه «مرحلي» في إشارة إلى كونه متعلقاً بالفترة الحالية التي تفتقر فيها الدولة لموازنة مالية بسبب الأزمة السياسية التي تضرب البلاد منذ نحو ستة أشهر وعدم تشكيل الحكومة الجديدة، جرت عليه تعديلات خلال الأسابيع الماضية، منها إلغاء القروض الداخلية والخارجية داخل القانون، إضافة إلى تحديد التخصيص المالي له، الذي يقدر بأكثر من 35 تريليون دينار (24,1 مليار دولار)، بهدف تجنيب العراق الاعتماد على واردات الاقتصاد الريعي، من خلال دعم قطاعي الزراعة والصناعة، دون تكليف الموازنة المالية للعام 2022 أي أتعاب، كون القانون جاء من فائض زيادة أسعار النفط.

10 ملايين مواطن تضررت معيشتهم خلال عامين

وأكد الأمين العام لمجلس الوزراء حميد الغزي، أخيراً، «أهمية قانون الأمن الغذائي الطارئ لدعم مفردات البطاقة التموينية وشراء مخزون استراتيجي من الحنطة لمدة 6 أشهر ودعم مستحقات الفلاحين للسنوات السابقة، إضافة إلى دعم وزارة الزراعة بالسيولة النقدية لدعم مداخيل قطاع «الذهب الأخضر» من الأسمدة والمبيدات والبذور وغيرها لرسم رؤية تنشيط اقتصاد البلد». وحسب تصريح صحافي للغزي، فإن «القانون يشمل شراء الطاقة والغاز لإنهاء أزمة الكهرباء، فضلاً عن دفع ديون إيران بذمة العراق عن شراء الغاز، وتخصيص نسبة 35 في المائة من الأموال التي يرصدها القانون لدعم الخدمات للمحافظات بحسب الكثافة السكانية ونسبة الفقر في كل محافظة». ورغم الآثار الهامة التي يتركها مشروع القانون على مستوى الزراعة والدعم العراقي للأغذية المدعومة حكومياً، إلا أنه يواجه رفضاً واسعاً من قبل أحزاب مقربة من إيران، في تحالف «الإطار التنسيقي»، عزاها مراقبون إلى الخشية من نجاح المشروع وأن يحسب سياسياً لخصومهم التقليديين حيث يدعم هذا القانون التيار الصدري، عدا عن إمكانية أن يؤسس إلى تخفيف قبضة إيران على السوق الاستهلاكية العراقية، حيث يتضمن القانون التوجه إلى تنويع مصادر الاستيراد العراقية وبناء مخازن ومستودعات ضخمة في البلاد، ضمن خطة الأمن الغذائي التي يجب أن تكون كافية نحو 6 أشهر.

لكن عضو الإطار التنسيقي والنائب في البرلمان العراقي محمد الصيهود، قال لـ«العربي الجديد» إن «مشروع القانون مشوه، وهو ينطلق من حكومة تصريف أعمال، لا تحق لها كتابة قوانين أو السعي إلى إقراره عبر الضغوط السياسية، كما أنه يحمل عشرات الاستفهامات بشأنه». وأوضح أن «هناك فقرات غير واضحة في القانون، وهي تخوّل حكومة الكاظمي الاستحواذ على الأموال المخصصة للمشروع، وهي مليارات الدولارات، وليس تخصيصها إلى الجهات الإدارية والوزارية التي من المفترض أن تقوم بإجراء اللازم في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية». وأضاف الصيهود أن «القانون يمثل شبهة فساد جديدة في العراق، من خلال الاشتراك بين الحكومة وأطراف سياسية معروفة، وأن حكومة الكاظمي تمارس خرقاً دستورياً كبيراً من خلال سنّ القوانين وإرسالها إلى البرلمان، لذلك فإن الإطار التنسيقي وبعض الكيانات السياسية والكتل البرلمانية تقف ضد هذا القانون»، مؤكدا وجود «تحرك برلماني من قبل أطراف سياسية للطعن في القانون لدى المحكمة الاتحادية». في المقابل، أكد النائب المستقل هادي الزيادي، أن «شكوك بعض الكتل السياسية بأن القانون سيكون بديلاً عن الموازنة المالية للعام 2022، غير صحيحة». واعتبر في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «قانون مهم، ولا بد من الاهتمام به وتعديله بما ينسجم مع مصلحة العراقيين، وعدم السماح للشركات المملوكة للسياسيين والنافذين بأن يدخلوا على خط المساهمة في القانون بأي شكل من الأشكال، لأنهم سيسرقون ما هو مخصص من أموال للمشروع، كما أنه من الضروري توفير المواد الغذائية للعراقيين، وتقوية المنتوج المحلي من الزراعة، وليس فقط الاعتماد على الاستيراد». ودافع المستشار المالي لحكومة مصطفى الكاظمي، مظهر محمد صالح، عن مشروع القانون بالقول إنه «من صلاحيات مجلس الوزراء وشُرّع استنادا لقانون الإدارة المالية، وأن المصروفات الجارية والفعلية والمستمرة تعود إلى السنة الماضية، لذلك فإن أي صرف فعلي على القانون الجديد سيكون من فائض النفط».

الحكومة تتجه إلى زيادة دعم القطاع الزراعي (فرانس برس)

شروط لفتح حقول نفط ليبية

أعلن أعيان وشيوخ القبائل في منطقة الهلال النفطي عن شروطهم لإعادة فتح حقول وموانئ النفط، وتفويضهم رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب، فتحي باشاغا (الصورة)، في تنفيذ كل ما يحقق مطالبهم. جاء ذلك في بيان لهم بعد زيارة أجراها باشاغا لمنطقة الهلال النفطي، أول من أمس، والتقى خلالها أعيان وشيوخ القبائل بالمنطقة. ووفقا للمكتب الإعلامي لديوان حكومة باشاغا في بنغازي، فإن الأعيان والشيوخ أكدوا دعمهم للحكومة الليبية «وتحفظهم على الفساد والهدر المستمرين للمال العام في غياب توفير الخدمات الأساسية وعرقلة صرف المرتبات للمواطنين خاصةً في المنطقة الشرقية». وأكد المكتب الإعلامي أن الحكومة حريصة على متابعة ضمان بقاء العوائد المالية للنفط في حسابات المؤسسة لضمان الالتزام والشفافية.

طاقة

الأردن يعتزم رفع أسعار المحروقات

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

بدأت الحكومة الأردنية التمهيد لقرار مرتقب يقضي برفع أسعار كافة المحروقات اعتباراً من بداية الشهر المقبل، بعدما ثبتت الأسعار لأربعة أشهر في مواجهة ارتدادات الارتفاعات العالمية على السوق المحلي. ويخشى المواطنون من أن تكون معدلات ارتفاعات الأسعار كبيرة لا سيما أنّ الحكومة أعلنت أنّها تحملت أعباء كبيرة خلال الأشهر الأربعة الماضية حيث أبقت على أسعار المحروقات دون زيادة رغم غلاء النفط الخام والغاز عالمياً.

ومن خلال المقارنات الرقمية تعتبر أسعار المحروقات في الأردن الأعلى في المنطقة، حيث يبلغ سعر صفيحة البنزين (20 لتر) 95 أوكتان حوالي 22 ديناراً وصفيحة البنزين 90 أوكتان و17 ديناراً والسولار والكاز 13 ديناراً (الدينار يساوي 1,41 دولار). وتفرض الحكومة ضريبة خاصة على المحروقات تصل على بعض الأصناف إلى 70%، ما يرفع أسعار الوقود لمستوى يفوق مستويات الدول العربية ودول المنطقة بشكل عام. وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية صالح الخرابشة إنّ من الصعب الاستمرار بتثبيت أسعار المحروقات محلياً في ظل المستويات العالمية، مشدداً على أن الحكومة تراقب مستويات الأسعار العالمية حتى نهاية الشهر الحالي لتحديد التسعيرة الجديدة الخاصة بالشهر المقبل. وكان رئيس الوزراء بشر الخصاونة قد قال إنّ الحكومة ستعود تدريجياً لتعكس أسعار المحروقات وفق أسعار النفط في السوق العالمية، وبيّن أن كلفة تثبيت أسعار المحروقات على الخزينة خلال شهرين بلغت قرابة 80 مليون دينار. وأضاف أنّ سياسات الدّولة الحصيفة في مجال الطاقة والتوسع في التعاقد طويل الأجل من الغاز الطبيعي جنّبت الخزينة تحمل كلف تقدّر بحوالي 1,2 مليار دينار في ظل الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار الطاقة. ويستورد الأردن كامل احتياجاته من النفط الخام، منها كميات عبر إسرائيل بموجب اتفاق وقع بين الجانبين لمدة 15 عاماً، إذ بدأ ضخّ الغاز من الاحتلال الإسرائيلي للجانب الأردني منذ حوالي عامين، فيما يستورد بعض الكميات من مصر أيضاً.

وقال رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني النائب محمد السعودي، لـ«العربي الجديد»، إنّ هناك بدائل أمام الحكومة لزيادة الإيرادات المحلية وتخفيض عجز الموازنة عوضاً عن رفع الأسعار، ومنها إعادة النظر بالنفقات التشغيلية التي يكتنفها الكثير من الهدر وعدم الانضباط، وأضاف أنّه أعد دراسة يمكن أن تساهم بتوفير حوالي 500 مليون دينار من النفقات التشغيلية الخاصة بالمباني الحكومية وإمكانية توفير مبالغ من بنود أخرى دون الحاجة لرفع الأسعار خلال الفترة المقبلة. وفي سياق متصل، فإنّ الأردنيين على موعد مع قبع جديدة لفواتير الكهرباء في نهاية الشهر الجاري بعد تعديل الأسعار اعتباراً من الشهر الحالي بموجب آلية قالت الحكومة إنها تهدف لتقليل خسائر شركة الكهرباء الوطنية المملوكة لها بالكامل. ورغم أنّ الحكومة تعهدت بدعم عدة فئات من مستهلكي الكهرباء، فإنّ المواطنين لا يثقون باستمرار الدعم، خصوصاً مع تجربتهم السابقة مع دعم الخبز الذي ألغته الحكومة بعد تطبيقه لمدة 3 أعوام فقط. ويدخل اعتباراً من يوم الجمعة المقبل قرار الحكومة الأردنية برفع أسعار الكهرباء على الشرائح كافة حيز التنفيذ باستثناء المواطنين المسجلين للحصول على الدعم من خلال المنصة التي استحدثتها هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن. ويموجب التعرفة الكهربائية الجديدة سترتفع أسعار الكهرباء وفقاً لما أعلنته الهيئة بشكل كبير وستتضاعف الفواتير الشهرية بين 3 و5 أضعاف إن لم يكن المشترك متقدماً بطلب مسبق للاستفادة من الدعم المقدم إلى العديد من شرائح الاستهلاك. وتعد هذه الزيادة غير مسبوقة على الكهرباء في الأردن، وجاءت في إطار خطة الحكومة لتخفيض خسائر شركة الكهرباء الوطنية التي تملكها بالكامل، فيما عزا مراقبون القرار إلى ضغوط صندوق النقد الدولي واشتراطاته المتكررة على الحكومة باتخاذ هذه الخطوة لإتمام آخر برنامج للإصلاح الاقتصادي أبرمه معه الجانب الأردني. وفي هذا الإطار، قال الخبير في قطاع الطاقة النائب موسى هنطش، لـ«العربي الجديد»، إنّ إنفاق المواطن سيشهد ارتفاعاً كبيراً اعتباراً من نهاية الشهر الجاري بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء والمحروقات، ما يساهم في ارتفاع نسبة التضخم لمستويات جديدة وضعف القدرات الشرائية. وأضاف هنطش أنه يفترض عدم عكس الارتفاع العالمي على أسعار النفط الخام على الأسعار محلياً في الفترة المقبلة لا سيما أنّ أكثر من نصف قيمة المحروقات هي عبارة عن ضريبة مفروضة بشكل دائم. في الفترة المقبلة لا سيما أنّ أكثر من نصف قيمة المحروقات هي عبارة عن ضريبة مفروضة بشكل دائم.

أخبار العالم

تهاوي الأسهم اليابانية

أغلق المؤشر نيكي الياباني منخفضا أمس، ليسجل أكبر تراجع في أكثر من ستة أسابيع متتبعا خسائر وول ستريت بعدما لَمح رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي جيروم باول إلى زيادات في أسعار الفائدة في الأجل القريب. وانهى المؤشر نيكي الجلسة متراجعا 1,9 بالمئة مسجلا 26590,78 نقطة في أكبر خسارة بالنسبة المئوية منذ 11 مارس/ آذار، بينما هبط المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1,5 بالمئة عند 1876,52 نقطة. وتراجعت بورصة وول ستريت بأكثر من 2,5 بالمئة، يوم الجمعة، إذ نالت أخبار عن تحقيق الشركات أرباحا غير متوقعة وزيادة اليقين حول الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة في الأمد القريب من معنويات المستثمرين. وقال شوجي هوسوي، كبير المحللين لدى دايوا للأوراق المالية: «تراجعت الأسواق الأميركية كثيرا يوم الجمعة بسبب التصريحات بشأن رفع أسعار الفائدة، وكان رد فعل السوق اليابانية على السوق الأميركية أكبر من اللازم أمس».

انخفاض صافي أرباح كيا

قالت شركة كيا، ثاني أكبر شركة لتصنيع السيارات في كوريا الجنوبية، أمس، إن صافي أرباحها في الربع الأول من العام الجاري انخفض بنسبة 0,2% عن الربع نفسه من العام الماضي، وسط النقص العالمي في الرقائق. وقالت الشركة في بيان، إن صافي أرباحها في فترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس/ آذار انخفض إلى 1,032 تريليون وون (825 مليون دولار)، من 1,035 تريليون وون خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وقال البيان: «انخفض إنتاج ومبيعات السيارات في الربع الأول بسبب استمرار النقص في رقائق أشباه الموصلات وتعطل إمدادات الأجزاء الأخرى بسبب الحرب الروسية الأوكرانية».

مال وناس

تُظهر عمليات الدفع في المتاجر الألمانية، أن آثار الحرب الروسية في أوكرانيا، طاولت أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، لترتفع تكاليف مختلف أصناف البقالة بصورة لافتة، فيما يخشى المواطنون المزيد من الغلاء

صدمة الأسواق الألمانية

آثار الحرب الروسية على أوكرانيا تمتد إلى محال البقالة

برلين ـ **شادي عاكوم**

تسجل أسعار السلع الغذائية في ألمانيا قفزات قياسية، في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة ونقص الواردات من روسيا وأوكرانيا في ظل الحرب المشتعلة، فيما يتوقع خبراء اقتصاد المزيد من الغلاء حال حظر صادرات الطاقة الروسية. وارتفعت أسعار المستهلكين (التضخم) على أساس سنوي في مارس/ آذار الماضي إلى 7,3%، إذ صعدت تكاليف البقالة بشكل لافت، ومنها الدهون وزيت الطعام بنسبة 17,2% والخضروات الطازجة 14,8%، مسجلة أعلى مستوياتها في نحو 40 عاماً، فضلا عن نقص المعروض من بعض السلع في الأسواق، ومن أولى القطاعات التي تأثرت بارتفاعات الأسعار ونقص المنتجات، محال المخبوزات والحلويات، التي تستهلك كميات الطحين والزيت والبيض والمواد الخام الأخرى. ووصل سعر كعكة الخبز إلى 40 سنتاً، بعد أن كانت تكلفتها 5 سنتات ومبيعها بين 15 و20 سنتاً. وبالإضافة إلى أسعار الدقيق، تلعب تكاليف الإنتاج الأخرى من أسعار الطاقة المرتفعة دوراً أساسياً في الزيادات لأن معدات التصنيع والثلاجات والآلات الأخرى في المخابز تستهلك الكثير من الطاقة التي زادت تكاليفها بشكل حاد، وسط توقعات بزيادات أكبر في ظل التوجه لرفع أجور العمال والموظفين لمواكبة الغلاء، ما يعني إضافة أعباء هذه الزيادات في الأجور إلى تكاليف المنتجين. وفي مقابلة مع صحيفة هاندلسبلات، قبل يومين، قال المدير العام لجمعية صناعة الألبان أكهارد هويزر، إن آثار الحرب الروسية في أوكرانيا والعقوبات ضد موسكو انعكست على الصناعة، مشيرا إلى زيادة الأسعار بنسبة 30%، فضلا عن انخفاض المعروض من الحليب والزبدة ومشتقاتها، بينما يقبل المستهلكون على شراء غير اعتيادي من محال التجزئة خوفاً من حدوث زيادات إضافية في الأسعار.

ولفت هويزر، إلى أن أضرار الإمدادات طاولت الأعلاف، مشيرا إلى أن منتجي الحليب يعتمدون على الأعلاف التي تدخل في مكوناتها الذرة، بينما هناك شحنات عالقة في موانئ البحر الأسود، فيما يتوقع أن ينخفض محصول هذا النوع من الحبوب في أوكرانيا بنحو 40% هذا العام، ولهذا السبب فإن أسعار العلف والأسمدة قد ارتفعت بالفعل بشكل حاد. وأضاف أنه في ظل ارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير، باتت التكلفة جد مرتفعة، لأن الحليب يحتاج إلى التسخين في عمليات التصنيع، ومن ثم تبريد المنتجات قبل نقلها لمحلات البيع بالتجزئة، مشيرا إلى أن ما بين 70% و80% من متطلبات الطاقة لصناعة الألبان اختلفت عما كانت عليه خلال العشرين عاماً الماضية، بعد أن استبدلت أنظمة النفط القديمة بآلات تعتمد على الغاز الذي تضاعفت أسعاره خلال الأشهر القليلة الماضية. وفي السياق، قال فولفغانغ شنيلبيش، خبير المشتريات والمتخصص في إدارة سلسلة التوريد في مجموعة بوسطن الاستشارية في مدينة شتوتغارت، إن الزيادات في الأسعار تظهر على شكل موجات، ومن المحتمل أن تظهر الموجات التالية في الأسابيع الأربعة المقبلة، وقد يستمر هذا الوضع إلى قرابة العام.

وحذر شنيلبيش مما وصفها بـ«دوامة الأسعار والأجور»، موضحا أنه «نظراً للتضخم المرتفع يمتلك رواد الأعمال أموالاً أقل ومع ذلك ستكون هناك مطالب بأجور أعلى، وهو أمر واضح تماماً، وهذا الوضع صعب بالنسبة للشركات التي لا تعرف مقدار الأرباح التي ستجنيها، وبالتالي ستواجه صعوبات في زيادة الأجور وفي نفس الوقت يعاني العمال من انخفاض القوة الشرائية». وتابع أن «الوضع حالياً أكثر تقلباً وحتى إذا انتهت الحرب قريبا، فسوف يستغرق الأمر عاماً على الأقل حتى تصل التأثيرات إلى المستهلكين».

وفي سياق متصل، أشارت شبكة «ان تي في» الإخبارية أخيراً إلى أن حرب أوكرانيا تهدد الأمن الغذائي، بعدما منعت الحرب تماما تصدير المنتجات الزراعية الأوكرانية من البحر الأسود وصعوبة محاولات التصدير عن طريق السكك الحديدية، فضلا عن شح الأسمدة اللازمة للزراعة في ألمانيا. هذا الواقع، لفت إليه عبر الشبكة نفسها خبراء في السوق الزراعية، محذرين من حدوث ندرة الأسمدة عالمياً هذا العام وارتفاع أسعارها ما يساهم في صعود أسعار المواد الغذائية في النهاية. وأشار سفين هارتمان، رئيس تغذية النباتات في جمعية الصناعات الزراعية في فرانكفورت، إلى ارتفاع أسعار الغاز الذي يشكل ما بين 80% إلى 90% من تكاليف إنتاج الأسمدة النيتروجينية الضرورية لنمو النبات، مضيفاً أن أسعار الفوسفات والبوتاس المهمين لتكوين الجذور ونموها، ارتفعا بأكثر من ثلاثة أضعاف ما سينعكس على تكاليف شركات الأغذية.

هذا المنحى شدد عليه أيضاً، شروتي كاشياب، كبير محللي النيتروجين في معهد الأبحاث المتخصصة في أسواق السلع العالمية «آس ار يو» في لندن، مشيرا في تصريح لشبكة «ان تي في» الإخبارية، إلى أن روسيا تلعب دوراً مُزدوجاً في السوق العالمية كمورد مهم لكل من الغاز الطبيعي والأسمدة النيتروجينية والفوسفات والبوتاس. والأخطر من ذلك هو إعلان كبرى الشركات المصنعة للأسمدة النمساوية «بوروياليس» أخيرا أنها خفضت إنتاجها مؤقتاً، وفقا لمتحدث باسم الشركة في فيينا، لافتا إلى أنه قد يتم النظر في إغلاق المصنع لأسباب اقتصادية مع الارتفاع السريع في أسعار الطاقة. وتمتد آثار الصدمة في تصنيع الأغذية إلى قطاع الفنادق والمطاعم أيضا الذي أضحى يعاني من زيادة تكاليف المواد الأولية، حيث أشارت تقارير محلية إلى أن الكبانات العاملة في القطاع اضطرت إلى زيادة الأسعار، لكي تتمكن من تغطية تكاليف التشغيل. وما يعقّد وضع القطاع أن الحكومة تعتزم رفع ضريبة القيمة المضافة لخدمات المطاعم والتموين إلى 19% مجدداً بعد أن كانت خفضتها إلى 7% منذ يونيو/حزيران 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا. وفي ظل المخاوف من تعرض الكيانات العاملة في هذا القطاع لأضرار كبيرة، طالب العاملون في المجال، وزير المالية الاتحادية كريستيان لينْدنر، بالإبقاء على تخفيض ضريبة القيمة المضافة إلى أجل غير مسمى، نظراً للصعوبات الحالية.

متجر مخبوزات في برلين (Getty)

أسعار السلع تصل إلى أعلى مستوى في 40 عاماً

«عقوبات ذكية» ضد النفط

قال نائب الرئيس التنفيذي للمفوضية الأوروبية فالديس دومبروفسكيس، إن الاتحاد الأوروبي يعكف على إعداد «عقوبات ذكية» على واردات النفط الروسية. وأضاف دومبروفسكيس لصحيفة «التايمز»، أمس: «عندما نفرض عقوبات، نحتاج إلى القيام بذلك بطريقة تزيد من الضغط على روسيا مع تقليل الأضرار الجانبية التي تلحق بنا». وتابع أنه «يمكن أن تشمل العقوبات الإلغاء التدريجي للنفط أو فرض رسوم جمركية على الصادرات».

الأسهم الأميركية تخشى الركود العظيم

تتعمق خسائر سوق الأسهم الأميركية في ظل موجة تضخم تنذر بركود عظيم في أكبر اقتصاد بالعالم

واشنطن ـ **شريف عثمان**

تواصل الأسهم الأميركية تراجعها مع تأكيد الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) رفع أسعار الفائدة بمعدلات أعلى من المتوقع لمواجهة التضخم المتصاعد، ليزداد موقف وول ستريت تعقيداً وينذر بمحو المكاسب المحققة في أعقاب الخروج من تداعيات جائحة فيروس كورونا. ويوم الخميس الماضي، قال جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، في مناقشة بشأن الاقتصاد العالمي في اجتماعات صندوق النقد الدولي، إنه مع بلوغ التضخم ثلاثة أضعاف هدف البنك البالغ 2% «فمن المناسب التحرك بسرعة أكبر... وستكون خمسون نقطة أساس مطروحة على طاولة اجتماع مايو/أيار المقبل» فيما يتوقع محللون أن ترتفع أسعار الفائدة بأكثر من 2,5% هذا العام. ويوم الجمعة، خسر مؤشر داو جونز الصناعي 981 نقطة ليسجل أسوأ أيامه منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2020، ويكمل أسبوعه الرابع على التوالي من الخسائر، متراجعاً بنسبة 1,9% خلال الأسبوع، ومسجلاً أيضاً أسبوعه التاسع من الخسائر خلال الأسابيع الأحد عشر الأخيرة. وعلى نفس الدرب، سار مؤشر إس آند بي 500، الذي خسر 2,8% خلال الأسبوع المنتهي، بعد أن سجل يوم الجمعة أسوأ أيامه في إبريل/ نيسان الجاري. كما بلغت خسائر مؤشر ناسداك الأسبوعية 3,8%، لتقترب منذ بداية العام من 19%، وأكمل كلا المؤشرين أسبوعهما الثالث من الخسائر.

وينتظر المستثمرون قياسات جديدة للتضخم في أكبر اقتصاد في العالم، يأتي أولها مؤشر أسعار الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، هذا الأسبوع، بعدما اهتزت سوق الأسهم بسبب تصريحات مسؤولي البنك المركزي الذي أكد نبرته المتشددة، في إشارة إلى أنّ الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة قادمة من أجل التعامل بحزم مع التضخم. واعتبر ستيفن فولين، مدير المحافظ لدى شركة أف آل بوتنام لإدارة الاستثمار، أنّ الأسهم الأميركية تخضع حالياً لضغوط كبيرة بسبب توقعات ارتفاع معدلات الفائدة أكثر مما كان متوقعاً قبل كلمات رئيس البنك الفيدرالي الأخيرة. وأكد فولين أنّ الزخم الاقتصادي الذي بدا على المدى المنظور، في أعقاب التعافي من الوباء ومحاولة الأقتصادات الكبرى الخروج من الركود الذي حدث عام 2020 «بقابلة تحول سريع للغاية في السياسة النقدية»، بينما المستثمرون يكافحون لفهم كيفية التعامل مع التطورات الحالية، مضيفاً: «لست متأكداً من أن أي شخص يعرف الإجابة حقاً».

وفي تقريرهم ربع السنوي عن توقعات الربع الثاني من العام للأسواق الأميركية، أكد مسؤولو شركة أوستروايز لإدارة الاستثمار أن «المشهد الجيوسياسي تغير بشكل كبير خلال الربع الأول من العام مع تبدل عناوين الأخبار من الوباء العالمي إلى الحرب في أوكرانيا، والتبعات السلبية الكثيرة للغزو الروسي». وفي مؤشر على كثرة المؤثرات على الأسواق في الفترة الأخيرة، أضاف المسؤولون: «أثار الارتفاع الصاروخي في أسعار النفط مخاوف من حدوث تضخم جامح، ويتعين علينا الآن مناقشة التأثير على النمو والتضخم في الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه، لا تزال تتعين علينا متابعة سلاسل التوريد». وبينما يعتبر المحللون استمرار ارتفاع معدل التضخم الأميركي، الذي وصل حتى الآن إلى أعلى مستوياته في أكثر من 40 عاماً، علامة على الاقتراب من المزيد من رفع معدلات الفائدة، يتعامل مستثمرو الأسهم مع أي علامة على تراجع معدل التضخم على اعتبار أنها علامة إيجابية لأسعار الأسهم. وفي خضم محاولاته كبح جماح التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية متشددة، يرغب الاحتياطي الفيدرالي في إتمام «الهبوط الآمن» حتى لا يتسبب في إحداث ركود اقتصادي عظيم، لكن مسؤولة إدارة المحافظ لدى شركة نيويورك لايف إنفستمنز، لورين جودوين، ترى أن تراجعات أسعار الأسهم الأخيرة «ربما تشير إلى أن الأسواق بالغت في رد فعلها تجاه توقعات رفع الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي هذا العام».

ووسط كل العوامل المتضاربة، ما زال البعض متمسكاً بتفاؤله تجاه أسواق الأسهم، إذ يرى رئيس شركة سيبول لإدارة الاستثمار، شين سيبول، أنّ «الأمر ليس بهذا السوء» مضيفاً: «نعم سترتفع معدلات الفائدة، لكنّ إيرادات الشركات سترتفع معها أيضاً، وستستمر هوامش الربحية في الارتفاع، وتبقى سوق العمل على قوتها». وتابع: «النمو الاقتصادي سيتباطأ، لكنّه لن ينتهي». ورغم بعض المتشائمين، فإنّ فكرة عدم وجود بديل أفضل من الاستثمار في الأسهم، في الوقت الحالي، ما زالت تسيطر على أغلب محللي وول ستريت.

ارتفاع أسعار النفط يثير مخاوف الأسواق من تضخم جامح

مؤشر داو جونز يسجل خسائر للأسبوع الرابع على التوالي (فرانسس بورس)

حظر زيت النخيل يهدد أسواق الغذاء

جاكرتا ـ **العربي الجديد**

يهدد حظر إندونيسيا تصدير زيت النخيل أسعار الكثير من السلع الغذائية حول العالم بتضخم إضافي، ما يرفع من مخاطر حدوث أزمة جوع، إذ من شأن هذا الحظر أن يتسبب في شح المعروض من الزيوت النباتية التي تعاني بالفعل من نقص المعروض منذ غزو روسيا لأوكرانيا في نهاية فبراير/ شباط الماضي. وقفزت أسعار زيت النخيل بعد إعلان إندونيسيا، أكبر منتج له، أنها ستقوم بحظر كافة صادرات زيت الطهي، وهو إجراء مفاجئ للأسواق ويهدد بتزايد التقلبات في أسواق المحاصيل التي ما زالت تعاني من ويلات الحرب. وقالت إندونيسيا، التي تصدر ثلث صادرات زيت الطعام حول العالم، يوم الجمعة الماضي، إن وقف الشحن سيبدأ من 28 إبريل/ نيسان الجاري ويستمر حتى ترى الحكومة حلاً لمشكلة النقص المحلي. ويهدف هذا الإجراء، إضافة إلى مجموعة من التدابير الأخرى، إلى توفير المحاصيل للسوق المحلية، بينما أقدمت دول أخرى على اتباع إجراءات مماثلة منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، من أجل تأمين احتياجاتها الغذائية في ظل صعود أسعار المنتجات عالمياً.

قال أفتار سانّدو، وهو مدير أول لوحدة السلع الأساسية في شركة فيليب نوفا: «ربما يؤدي وقف شحنات زيت الطهي

أسعار عقود زيت النخيل تسليم مايو/ أيار قفزت 9%

إندونيسيون يصطفون في طوابير للحصول على زيت الطهي (فرانسس بورس)

والمواد الخام المستخدمة على نطاق واسع إلى زيادة تكاليف منتجي الأغذية المعبأة حول العالم». وأضاف سانّدو أنّ هذا الإجراء المفاجئ «ترك أسئلة عديدة بدون إجابة، لا سيما أنه يأتي في وقت تواجه فيه زيوت الطعام الأخرى، على غرار إمدادات زيت عباد الشمس، مشكلات جراء النزاع في منطقة البحر الأسود». وصعدت أسعار العقود المستقبلية لزيت النخيل تسليم يوليو/ تموز 7%، إلى 6799 رنغيت (1564 دولاراً) للطن في بورصة كوالالمبور، وهي الأعلى منذ 11 مارس/ آذار الماضي، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، فيما زادت أسعار عقود تسليم مايو/ أيار القريبة بما يفوق 9% لتبلغ مستوى قياسياً للتعاقد. كما صعدت أسعار زيت فول الصويا، أقرب منافس لزيت النخيل في الغذاء والوقود، بنسبة بلغت 1,9% في بورصة شيكاغو لتقترب من أعلى مستوياتها على الإطلاق. وتسبب النقص المحلي في زيوت الطعام في إزعاج إندونيسيا، ما أسفر عن احتجاجات في الشوارع على صعود أسعار المواد الغذائية وتوقيف مسؤول تجاري في قضية فساد. ويعد ضبط أسعار المواد الغذائية من الأولويات الأساسية للرئيس جوكو ويدودو، لا سيما أنّ البلاد التي تضم أكبر عدد من المسلمين حول العالم تقترب من عطلة عيد الفطر.

ومن المنتظر أن يسفر العرض المحدود والأسعار العالمية عن تفاقم معدلات تضخم المواد الغذائية الأخرى على غرار صلصة السلطة والبيتزا المجمدة في الاقتصادات الغنية مثل الولايات المتحدة. كما أنّ الدول النامية على غرار الهند من المنتظر أن تعاني من أسوأ التداعيات، إذ تعول هذه الدول على واردات زيت النخيل كبديل أقل سعراً من زيت فول الصويا وزيت عباد الشمس وزيت الكانولا الأعلى كلفة.

رؤية

ماكرون ووعوده الاقتصادية مجدّداً

سهام معط الله

تمكّن إيمانويل ماكرون من الفوز بولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي جرى دورها الثاني يوم 24 إبريل/ نيسان 2022 بعد صراع طاحن مع منافسته اليمينية المتطرّفة مارين لوبان التي اتّهمته علناً باعتناق التوجُّه الليبرالي المتشدّد، وانتهاج سياسات تفيد الأغنياء، وتؤيّد مجتمع الأعمال، والقيام بالإصلاحات لصالح الأثرياء، والإشراف على ارتفاع كلفة المعيشة والتضخّم والأسعار التي تتصدّر اهتمامات الناخب الفرنسي، وحمّلته وزر فقدان السيطرة على الهجرة من الجنوب في إطار استراتيجيتها القائمة على استمالة مشاعر الناس واللعب على الوتر الحسّاس وتقديم نفسها كنصيرة للفقراء والمهمّشين.

خلال فترة ولايته الأولى التي امتدّت لخمس سنوات، نفّذ إيمانويل ماكرون جزءاً بسيطاً من الإصلاحات التي وعد بها في عام 2017 خصوصاً المتعلقة بقضايا العمل والضرائب والتعليم، لكنّه أخفق بشدّة في تحقيق العديد من الوعود الأخرى التي لم تتجاوز مرحلة الكلام كرفع المعاشات، تحسين القدرة الشرائية، خفض الإنفاق العام، تقليل عجز الميزانية، السيطرة على الدين العام وتجديد الحياة الديمقراطية.

وبالرغم من ذلك كرّر هذه السنة وعوده بخفض الضرائب بمقدار 15 مليون يورو سنوياً، ورفع سنّ التقاعد من 62 إلى 65 عاماً من أجل توفير 9 مليارات يورو سنوياً، وتخفيف قواعد سوق العمل، وربط بعض الإعانات بالعمل المجتمعي، وإصلاح برنامج التأمين ضد البطالة بهدف دفع العاطلين من العمل إلى الانخراط في سوق العمل في ظلّ الإصرار على ركوب الموجة التي ستوصل البلاد إلى التوظيف الكامل، وخفض تكاليف تشغيل الهيئات والمؤسسات العامة بواقع 20 مليار يورو سنوياً، وتبسيط الإجراءات الإدارية ومكافحة الاحتيال من أجل توفير 15 مليار يورو سنوياً، وتحقيق الاستقلال الصناعي والزراعي لفرنسا. وتندرج هذه الوعود عن تمسُّك الرئيس ماكرون برسم المشهد الاقتصادي لفترة السنوات الخمس المقبلة على النحو الذي يكرّس سياساته الليبرالية الجديدة. كما اتّسم برنامج الرئيس ماكرون بتفاؤل كبير في ما يتعلّق بتوفير نفقات عامة بقيمة 50 مليار يورو سنوياً خلال السنوات الخمس المقبلة، لا سيّما في ظلّ عدم الأخذ بعين الاعتبار التوتُّرات الجيوسياسية ونقص المواد الخام وارتفاع أسعار الطاقة التي تزيد من ضبابية التوقّعات الاقتصادية على المدى المتوسّط.

فقد أفاد معهد مونتين الفرنسي Institut Montaigne بأنّ ذلك البرنامج، وعلى عكس ما يروّج له ماكرون، سيكلّف الميزانية العامة لفرنسا عجزاً بقيمة 44,5 مليار يورو سنوياً. إذ أشار المعهد إلى أنّ إجراءات ماكرون المتمثلة في رفع سنّ التقاعد إلى 65 عاماً والتوفير في نفقات تشغيل السلطات المحلية ستُمكّن من توفير نفقات عامة بقيمة 12,7 مليار يورو سنوياً فحسب، بينما ستساهم الإجراءات الأخرى، من بينها إلغاء المساهمة على القيمة المضافة للشركات «CVAE» ومكافحة الاحتيال وإلغاء رسوم البثّ التلفزيوني وبناء مساكن إضافية وتعزيز الأمن في المناطق الريفية وحماية البيئة وبناء مفاعلات نووية لتحقيق الحياد الكربوني وتسريع وتيرة تطوير إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وإطالة عمر المحطات النووية القديمة، في رفع النفقات العامة بمقدار 57,2 مليار يورو سنوياً.

لقد كان عام 2021 مليئاً بالتطوُّرات الصحية والسياسية والاقتصادية، ومن المُتوقّع أن يكون عام 2022 حافلاً بالتحديات بالقدر نفسه، لا سيّما بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، ولم تتمكّن إنجازات الرئيس الفرنسي في الملفات الخارجية من حجب إخفاقاته العديدة في الملفات الداخلية خاصة الاقتصادية منها، والتي أدّت إلى ولادة حراك السترات الصفراء.

وبالرغم من ذلك استمرّ الرئيس الفرنسي بالتبجُّح بإنجازاته محاولاً خداع الرأي العام، فقد صرّح في مقابلة له في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2021 بأنّ أقل من 5 بالمائة فقط من الفرنسيين هم الذين تدنّى مستوى معيشتهم، بينما حصل أغنى 1 بالمائة فحسب على أرباح أكثر خلال فترة ولايته، مُستشهداً في ذلك بدراسة أجراها معهد السياسة العامة (IPP)، نُشرت في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021. بينما أشارت استطلاعات الرأي الأخرى إلى نتائج مغايرة، فعلى سبيل المثال، وفقاً لنتائج استطلاع معهد الأبحاث المستقل Odoxa، التي نُشرت في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، يشعر 80 بالمائة من الفرنسيين أنّ مستواهم المعيشي قد تدهور نوعاً ما، ويرى 94 بالمائة من المستجوبين أنّ عمليات الإغلاق أدّت إلى تسارع التضخّم، ووفقاً لنتائج مسح آخر نشره تلفزيون BFM الفرنسي في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، يشعر 57 بالمائة من الفرنسيين بأنّ قوّتهم الشرائية قد تراجعت؛ ويتوقّع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي (INSEE)، انخفاض القوّة الشرائية بنسبة 0,5 بالمائة خلال السداسي الأول من عام 2022. بينما ذهبت دراسة نشرها مركز الأبحاث Terra Nova في 16 ديسمبر/ كانون الأول 2021 إلى ما هو أبعد من مجرّد تحديد الرابحين والخاسرين خلال فترة السنوات الخمس، وناقشت معاناة الفرنسيين من تراجع قدراتهم الشرائية، وأكّدت على أنّ أكثر السياسات الاقتصادية فعالية في الحفاظ على القوّة الشرائية لأفقر الفئات واحتواء معدل الفقر خلال الفترة الممتدّة من 2017 إلى 2022 هي الجهود الاستثنائية التي بُذلت في عام 2020 في ذروة أزمة كوفيد-19. كما أفادت هذه الدراسة أيضاً بأنّ أغلب المواطنين الفرنسيين من الطبقة المتوسّطة لا يتمتّعون بالحرية في الإنفاق ويشعرون بأنّ حريتهم في الاستهلاك قد تضاءلت مقارنة بالأجيال السابقة، حيث صرّح 80 بالمائة من المستجوبين بأنّهم ينفقون 80 بالمائة من دخلهم على النفقات غير القابلة للضغط، كالإيجار، الماء، الغاز، الكهرباء، الغذاء، والنقل، في الأيام الـ15 الأولى من الشهر خصوصاً في ظلّ الزيادات المتفاجئة في أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية، كما أدّى ارتفاع أسعار الأصول في فرنسا إلى تفاقم عدم المساواة في الثروة، حيث ازداد أصحاب الأصول ثراءً بشكل أسرع بكثير من بقية السكان، ونتيجة لذلك يشعر العديد من المستجوبين بالظلم والفقر النسبي وعدم الرضا عن قدرتهم الشرائية وسياسات حكومتهم.

خلاصة القول، سبق للرئيس ماكرون أن وعد الناخبين في عام 2017 بخفض عجز الميزانية إلى ما يقرب من الصفر والسيطرة على الدين وخفض الإنفاق العام، وبعد مرور خمس سنوات حدث العكس ولم تر تلك الوعود النور قط، وارتفع الدين العام بمقدار 600 مليار يورو، وما هذا إلّا مجرّد مثال لمصير وعود وعهود ماكرون في الانتخابات الماضية التي جرت قبل 5 سنوات.